

فيه الاستثناء كما هو واضح ويرى (١) أنه من الأوضح من ذلك أن يقال : «ما خلا» أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وكذلك الشأن في إعراب أختيها سواء تقدمتها «ما» كما هنا أو لم تتقدمها فقيل : «جاء القوم خلا خالدًا»، وأما «غير» فقال النحاة إنها أداة استثناء في مثل «جاء القوم غير زيد» بالنصب «وما جاءني أحد غير زيد» بالنصب والرفع، وقالوا إن إعرابها نفس إعراب الاسم التالي لـ (إلا) في الأمثلة المناظرة وهي «جاء القوم إلا زيدًا» و«ما جاء أحد إلا زيدًا» أو «إلا زيد» بالنصب على الاستثناء أو الرفع على الاستثناء أو الرفع على البدلية بعد النفي. ويرى أنه من الأسهل أن نأخذ برأى أبي على الفارسي في أن «غير» التي تعرب مستثنى منصوبًا في مثل «جاء القوم غير زيد» إنما هي حال. أما غير المرفوعة في الصيغة المنفية السابقة «ما جاء أحد غير زيد» فقال أبو على الفارسي إنها تعرب نعتًا، وكذلك إن جاءت مجرورة في مثل آية سورة الفاتحة : «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم» أن نأخذ بهذا الإعراب السهل للفظ «غير» وإخراجها من باب الاستثناء، ومثلها في هذا الحكم «سوى».

وعلى أساس من تعدد الوظائف النحوية للمكون (كم) الاستفهامية والخبرية قرر حذفها متعللاً بأن إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة نطقها فضلاً عما فيه من صعوبة، وكان المسألة عند د. ضيف هي مسألة نطق بالدرجة الأولى وكان الكتاب (تجديد النحو) قد خصص لتعليم الناشئة النطق الصحيح أو لتعليم العربية للأجانب. لكنه يعود فيمس جوهر الموضوع وهو الوظائف النحوية فيعلل إلغائها بأنها تعرب مبتدأ في مثل : «كم طالباً نجح؟» ومفعولاً به في مثل «كم زهرة قطفتها؟» ومفعولاً مطلقاً في مثل «كم جلسة جلست؟» وظرفاً في مثل : «كم يوماً حضرت» ومجرورة في مثل : «بكم بلدة مررت؟» وبنفس النظام كم الخبرية في مثل «كم طالب جاء - كم كتاب قرأت - كم

(١) تجديد النحو، ص ٢٧.